وثيقة عامة

رقم الوثيقة: MDE 14/033/2004

بيان صحفي رقم: NSO

OU يونيو/حزيران OMMQ

العراق: حماية حقوق الإنسان أمر لا غنى عنه في المرحلة الانتقالية

قالت منظمة العفو الدولية إنه بالرغم من تسليم السلطة في العراق اليوم قبل يومين من الموعد المحدد، فما زال هناك كثير من القضايا الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تُحسم بعد. وهناك على وجه الخصوص حاجة ماسة لإيضاح مصير آلاف الأسرى والمعتقلين المحتجزين حالياً في العراق، وكذلك دور القوة المتعددة الجنسيات ومسؤولياتها وكيفية محاسبتها.

وفي تقرير صدر اليوم بعنوان: "العراق: حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أمر لا غنى عنه في المرحلة الانتقالية"، حثت منظمة العفو الدولية جميع الأطراف الموجودة على أرض الواقع في العراق بأن تعلن موقفها صراحةً فيما يتعلق باحترام القانون الدولي.

وقالت المنظمة إنه "من الضروري وضع خطوط واضحة للمحاسبة والمسؤولية فيما يتعلق بجميع من يظلون رهن الاحتجاز. ويُعد هذا أمراً جوهرياً بالنظر إلى فضيحة معاملة المعتقلين المحتجزين في سجن أبو غريب وتقاعس قوات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة العاملة في العراق عن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف في حماية المعتقلين والمحتجزين من التعذيب وسوء المعاملة".

ومضت المنظمة تقول إن "الشفافية فيما يتعلق بجميع الذين تحتجزهم قوى الاحتلال، بعد تسليم السلطة، تُعد أمراً لا غنى عنه، إذ يجب إيضاح مصير جميع المعتقلين على نحو كامل، ويجب ألا يكون هناك "معتقلون أشباح"".

وقالت منظمة العفو الدولية إنها لم تتلق حتى الآن أي رد على الرسالة المفتوحة التي وجهتها في V يونيو/حزيران إلى جون نغروبونتي، الممثل الدائم للأمم المتحدة في العراق، وأعربت فيها عن قلقها العميق من أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم NRQS لم يوضح ما سيحدث لآلاف السجناء الذين تحتجزهم قوى الاحتلال.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت أن تعتزم الاستمرار في احتجاز عدد يتراوح ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف معتقل بدون توجيه تهم لهم، إلا إنها لم توضح على أي أساس قانوني سوف تستند في إجرائها هذا. ولكن إذا انتهى الاحتلال فعلياً، حسبما ينص قرار مجلس الأمن، فإن القانون الدولي الإنساني يلزم قوى الاحتلال بالإفراج عن جميع أسرى الحرب والمعتقلين والمحتجزين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أن أية اعتقالات أخرى تنفذها الولايات المتحدة أو غيرها من الدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسية بعد تسليم السلطة سوف تكون بلا سند قانوني. ولا يجوز أن تعيد السلطات العراقية القبض على أولئك الذين كانوا محتجزين إلا إذا توفرت أسباب لاحتجازهم بموجب القانون العراقي، الذي يجب أن يكون متماشياً مع المعايير الدولية.

وتُعد فترة ما بعد تسليم السلطة مرحلةً حاسمةً لمستقبل العراق، فيما يتعلق باحترام وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وأهابت منظمة العفو الدولية بالحكومة العراقية الجديدة أن تدعو مجموعة من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة لزيارة العراق، ومن بينهم المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، ورئيس الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب. وكان هؤلاء قد أعلنوا في بيان مشترك، صدر في OR يونيو/حزيران، عن اعتزامهم زيارة العراق. وناشدت المنظمة المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، أن يفعلوا كل ما في وسعهم حتى يتسنى القيام بهذه الزيارة في أقرب وقت ممكن.

ومن ناحية أخرى، أظهرت الجماعات المسلحة استخفافها بالقانون الدولي الإنساني، حيث صعدت من هجماتها العشوائية على المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال.

وفي تقريرها الصادر اليوم، عرضت منظمة العفو الدولية عدداً من التوصيات الموجهة إلى الأمم المتحدة، والحكومة العراقية المؤقتة، والقوة المتعددة الجنسيات، والجماعات المسلحة في العراق. ومن بين هذه التوصيات:

- قيام الأمم المتحدة بتشكيل لجنة مستقلة من الخبراء القانونيين لمراجعة نظام العدالة الجنائية في العراق، بهدف جعل القوانين العراقية متماشيةً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- نشر مراقبين لحقوق الإنسان للإشراف على جميع مراكز الاحتجاز، والإعلان عن توصياتهم إلى السلطات المسؤولة عن الاحتجاز.
- أن تعلن الحكومة العراقية بجلاء أنها لن تتسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان، أياً من يكون مرتكبوها.
- تشكيل لجنة مستقلة تتسم بالنزاهة لفحص حالات أي من أفراد الميليشيات الراغبين في الانضمام إلى قوات الجيش أو الشرطة، مع إعداد برامج تدريبية مناسبة في مجال حقوق الإنسان لجميع المشاركين في مهام تنفيذ القانون.
- ضمان حقوق المرأة من خلال إجراءات فعالة للتصدي لحالات التعذيب والاغتصاب والعنف في إطار الأسرة والقتل، وإجراء

مراجعة شاملة للقوانين والممارسات التي تنطوي على تمييز.

- أن تضع القوة المتعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة حداً لاحتجاز معتقلين سراً، وأن تبادر على الفور بتقديم بيانات وافية وحديثة لجميع الأشخاص المحتجزين حالياً، وكذلك إيضاح وضعهم القانوني.
- إجراء تحقيقات مستقلة على وجه السرعة في جميع الادعاءات المتعلقة بإيذاء المعتقلين، وإحالة المسؤولين عن هذه الممارسات إلى ساحة العدالة، وتقديم تعويضات للضحايا.
- أن تكفل الحكومة العراقية المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات للهيئات الدولية والمحامين والأهالي ومنظمات حقوق الإنسان زيارة جميع المعتقلين دون معوقات.
- ·أن تحترم سائر الجماعات المسلحة في العراق الحد الأدنى من معايير القانون الدولي الإنساني، وأن تكف، بصفة خاصة، عن احتجاز الرهائن وعمليات التعذيب وقتل المدنيين.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "ينبغي على الحكومة العراقية المؤقتة، والقوة المتعددة الجنسيات، وجميع الأطراف في العراق أن تضمن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. كما يجب عليها أن تبرهن على أنه لن يتم التسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان، أيا من يكون المسؤولون عن ارتكابها."

للاطلاع على نسخة (باللغة الإنجليزية) من تقرير "العراق: حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أمر لا غنى عنه في المرحلة الانتقالية"، يمكن زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://web.amnesty.org/library/index/engmde140302004

****

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف:+ RRSS QQ OM TQNP، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: **arabic.org-http://www.amnesty**